

الدرس الثاني: سياسة مكافحة التضخم المالي

ⓧ اولاً: تعريف التضخم المالي

لتضخم المالي هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وارتفاع في مستوى التكاليف وما يترتب على ذلك من تدهور في القوة الشرائية للنقود

او بشكل ربط

ارتفاع السيولة ← تعزيز القدرة الشرائية ← ارتفاع في الطلب على الاستهلاك (الطلب < العرض) ← ارتفاع الاسعار ← تضخم المالي

ⓧ ثانياً اسباب التضخم المالي

- i. الزيادة العالية في الرواتب و الاجور لكل من القطاعين العام والخاص ← ارتفاع السيولة ← ارتفاع القدرة الشرائية ← ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع الاسعار ← تضخم المالي
- ii. عدم القدرة الانتاج الوطني من تلبية حاجات السكان بالاضافة عدم قدرة الدولة على الاستيراد من الخارج ← ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع الاسعار ← تضخم المالي
- iii. الاحتكارات بجميع انواعها ← ارتفاع اسعار ← تضخم المالي
- iv. الارتفاع الكبير لنفقات الدولة العامة ← ارتفاع المداخيل الذين يبيعون الدولة سلع وخدمات ← ارتفاع حجم السيولة ← ارتفاع القدرة الشرائية ← ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع الاسعار ← تضخم المالي
- v. زيادة الطلب على القروض المصرفية سيما المعدة للاستهلاك ← ارتفاع السيولة ← ارتفاع القدرة الشرائية ← ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع الاسعار ← تضخم المالي

ⓧ ثالثاً انعكاسات التضخم المالي

أ- عجز بالميزان التجاري وذلك من خلال

التضخم المالي ← ارتفاع العناصر التي تتألف منها كلفة الانتاج ← ارتفاع كلفة الانتاج ← ارتفاع الاسعار ← انخفاض و تدهور القدرة التنافسية للانتاج الوطني ← تراجع الطلب على الانتاج المحلي في الداخل و الخارج ← الاستيراد > التصدير ← عجز بالميزان التجاري

ب- إعادة توزيع للمداخيل بطريقة غير عادلة (تفاوت اجتماعي) وذلك من خلال

التضخم المالي يعني ارتفاع في الاسعار ← زيادة ارباح التجار والمنتجين ← تدهور القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود والثابت ← تفاوت اجتماعي

ت- تراجع الاستثمار وذلك من خلال

التضخم المالي ← ارتفاع العناصر التي تتألف منها كلفة الانتاج ← ارتفاع كلفة الانتاج ← ارتفاع الاسعار ← انخفاض و تدهور القدرة التنافسية الوطني ← تراجع الطلب على الاستهلاك ← تراجع الاستثمار

ث- التدهور في سعر صرف العملة الوطنية وذلك من خلال

التضخم المالي ← تراجع القدرة الشرائية للنقد الوطني بذات معدل التضخم ← تخلي المواطنين عن عملتهم الوطنية مقابل الحصول على العملات الصعبة ← ارتفاع اسعار العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية ← تدهور سعر صرف العملة الوطنية

⊗ رابعا: سياسات معالجة / مكافحة التضخم المالي

الاداة أو الوسيلة المناسبة	السبب	السياسة المعالجة
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد اسعار بعض السلع الضرورية • فرض هامش للربح على المتجرين بالسلع الضرورية 	<ul style="list-style-type: none"> - الاحتكارات - الارتفاع الجنوني لأسعار السلع الضرورية 	1- سياسة ضبط الاسعار
<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض النفقات العامة • زيادة الضريبة على الدخل والأرباح 	<ul style="list-style-type: none"> - الارتفاع الكبير في نفقات الدولة 	2- سياسة المالية أو الموازناتية
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة معدلات الفائدة على القروض المعدة للاستهلاك • فرض سقف على منح القروض المصرفية بمثابة نسبة من مجموع الودائع • فرض سقف على نسبة زيادة القروض المصرفية من شهر لآخر • فرض احتياطي الزامي بمثابة نسبة مئوية من مجموع الودائع 	<ul style="list-style-type: none"> - افراط المصارف في تقديم القروض المصرفية 	3- سياسة النقدية
<ul style="list-style-type: none"> • فرض سقف على معدل زيادة الأجور و الرواتب بنفس معدل الانتاجية على الصعيد الوطني 	<ul style="list-style-type: none"> - الزيادات التي تلحق بالرواتب و الأجور التي تؤدي الي تضخم مالي بشكل مزدوج (زيادة الرواتب و الأجور ← ارتفاع القدرة الشرائية ← ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع الاسعار ← تضخم مالي) و زيادة الرواتب و الأجور ← ارتفاع كلفة الانتاج ← ارتفاع الاسعار ← تضخم مالي) 	4- سياسة الدخل

كما يوجد هناك " السياسات الاستثنائية" والتي هي سريعة المفعول وتستخدم لفته قصيرة و في ظروف استثنائية لأن لها انعكاسات اق و اج , ومن السياسات التي تتضمنها

(1) سياسة تقليص الطلب على الاستهلاك (لا تستخدم الا في حالة محددة)

- وسائلها أو أدواتها
- رفع معدلات الضرائب على الارباح و المداخيل ← تقليص القدرة الشرائية ← تراجع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← انخفاض الاسعار ← انخفاض التضخم المالي
- تنشيف القروض المصرفية ← انخفاض حجم السيولة المتداولة ← تقليص القدرة الشرائية ← تراجع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← انخفاض الاسعار ← انخفاض التضخم المالي

سلبياتها : احباط الاستثمارات / تراجع النمو الاق / انخفاض التضخم المالي

(2) سياسة ضبط أسعار القطع (تستخدم في حال كان تدهور سعر صرف العملة أو المضاربات سببا للتضخم المالي)

- وسائلها أو أدواتها
- تحديد صرف الزامي للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

(3) سياسة التقنين (تستخدم في حال عرض احدى السلع الضرورية جدا أقل من الطلب عليها" مثلا الكهرباء في لبنان")

- أدواتها أو وسائلها
- قسمة الكمية المتوفرة من هذه السلعة على عدد المقيمين لتحديد حصة كل مقيم ومن ثم تحديد سعر لهذه السلعة وفرض بيعها بموجب قسائم